قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن دعم المكون المصرى

من المشروع العالمى «الهجرة من أجل التنمية» الموقعة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

وُوفق على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن دعم المكون المصرى من المشروع العالمى «الهجرة من أجل التنمية» الموقعة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٩ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٤١هـ

(الموافق ٢ فبراير سنة ٢٠٢٠م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢٣ فبراير سنة ٢٠٢٠ م) .

القاهرة فى ١٩ نوفمبر ٢٠١٩

السيد/ كريستيان بوك

المفوض الإقليمى لمنطقة الشرق الأدنى والأوسط وبلاد المغرب

وزارة الخارجية الألمانية

تحية طيبة وبعد ،

أتشرف بأن أؤكد على استلام مذكرتكم المؤرخة ١٩ نوفمبر ٢٠١٩ ، وبالإشارة إلى محضر المشاورات الحكومية بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١٧ والبنود المتفق عليها بشأن التعاون المصرى الألمانى الثنائى فى مجال الهجرة بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٧ وكذلك تنفيذاً للاتفاق المؤرخ فى ٢٧ يونيو ١٩٧٣ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون الفنى - بصيغته المعدلة بموجب الاتفاقية المؤرخة فى ٢٨/٢ يناير ١٩٩٠ - إبرام الترتيب التالى :

١ - تدعم حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية معًا المكون المصرى من المشروع العالمى : «الهجرة من أجل التنمية» ، إذا كان جديراً بالدعم فى ضوء الدراسة التى ستجرى عليه .

٢ - يتمثل هدف المشروع فى الإسهام فى وجود حركة هجرة آمنة ومنظمة ومسئولة بالإضافة إلى دعم إعادة التأهيل المستدامة للمهاجرين العائدين . يتعين لهذا الغرض إنشاء «مركز مصرى - ألمانى للوظائف والهجرة وإعادة الإدماج» داخل جمهورية مصر العربية . يجرى المركز الاستشارى مقابلات استشارية فردية إضافة إلى تقديم معلومات ودورات تدريبية . المجموعة المستهدفة هى الشباب المصرى الذى يبحث عن فرص أفضل . يقوم المركز بتوفير المعلومات والاستشارات للمجموعات المختلفة حول الفرص الوظيفية وإمكانيات التطور الشخصى فى جمهورية مصر العربية وكذلك فى جمهورية ألمانيا الاتحادية . تشتمل هذه المعلومات على الجوانب التالية على وجه الخصوص :

فرص التأهيل والتوظيف فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ،

فرص التأهيل والتوظيف فى جمهورية مصر العربية ،

مخاطر الهجرة غير النظامية ومتطلبات الهجرة الشرعية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فرص التأهيل والتوظيف للمصريين العائدين من جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٣ - توفر حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لهذا المشروع مساهمات يصل مجموع قيمتها ٢٠٠٠٠٠٠ يورو (مليونى يورو) فى صورة عاملين ومدخلات (بما فى ذلك المعدات والأجهزة للمركز) ، فضلاً عن مساهمات مالية إذا لزم الأمر . وتكلف بتنفيذ المشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولى (GIZ) ش.م.م بالتعاون مع الجهة الوطنية المنفذة وهى وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج . يجوز للجانبين الاتفاق على مد المشروع فى ضوء التقدم الذى سيحققه المشروع .

٤ - تكلف حكومة جمهورية مصر العربية وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج بالتنفيذ . وتضمن توفير ميزانية خاصة محددة البنود للمشروع بما يضمن سلاسة التنفيذ ، كما تضمن أن الهيئة المنوط بها تنفيذ المشروع ستقدم المساهمات اللازمة .

٥ - يتم تحديد تفاصيل المشروع بالإضافة إلى المساهمات والالتزامات اللازمة فى اتفاق تنفيذى ، يتم إبرامه بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولى (GIZ) ش.م.م ووزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج ويخضع الاتفاق للقوانين واللوائح المطبقة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٦ - يُلغى التزام حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بتقديم المبلغ المخصص للتعاون الفنى والوارد ذكره فى البند (٣) ، دون إحلال مبلغ أو خيار آخر محله ، فى حال انقضاء مدة أربع سنوات من السنة التى تمت خلالها الموافقة دون إبرام الاتفاق التنفيذى المشار إليه فى البند (٥) أعلاه بعد . وتنتهى المدة بالنسبة لهذا المبلغ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٧ - تعفى حكومة جمهورية مصر العربية البضائع (بما فيها السيارات) التى يتم استخدامها بالمشروع المذكور فى البند (١) أعلاه من هذا الاتفاق والتى يتم توريدها بتكليف من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلى نفقتها من الضريبة الجمركية وكافة رسوم الاستيراد والتصدير والترخيص ورسوم الموانئ والتخزين وأية أعباء عامة أخرى وتضمن الإفراج عنها دون إبطاء .

٨ - تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجهة التنفيذية الألمانية من كافة الضرائب المباشرة المفروضة فى جمهورية مصر العربية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ الاتفاق التنفيذى ، المشار إليه فى البند (٥) أعلاه .

٩ - تقوم حكومة جمهورية مصر العربية وبناءً على طلب تقدمه إليها الجهة التنفيذية الألمانية برد قيمة الضريبة على القيمة المضافة أو ما فى حكمها من ضرائب غير مباشرة - فيما عدا الضريبة الجمركية - تم فرضها فى جمهورية مصر العربية على السلع التى تم شراؤها والخدمات التى تمت الاستفادة منها ، وذلك فيما يتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاق التنفيذى ، المشار إليه فى البند (٥) أعلاه . وتتحمل حكومة جمهورية مصر العربية قيمة ضريبة الاستهلاك التى تفرض فى هذا الإطار عند الطلب .

١٠ - يطبق هذا الترتيب على المشروع المذكور فى البند (١) أعلاه وكذلك على أية إجراءات متابعة مستقبلية تجرى تحت نفس عنوان المشروع ، شريطة أن تكون الحكومتين ترغبان فى مواصلة دعم المشروع . ستلتزم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بدعم إجراءات المتابعة الخاصة بالمشروع المذكورة فى البند (١) أعلاه بموجب إخطار رسمى مقدم من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تشير فيه بشكل صريح إلى هذا الترتيب .

١١ - فيما لم يرد فيه نص خاص بهذا الاتفاق تطبق نصوص اتفاق التعاون الفنى المبرم فى ٢٧ يونيو ١٩٧٣ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حول التعاون الفنى المشار إليه فى مستهل المذكرة والمعدل بالترتيب ٢٨/٢ يناير ١٩٩٠

١٢ - يبرم هذا الترتيب لمدة غير محددة . ويجوز لكل من الطرفين المتعاقدين إنهاء الاتفاق فى أى وقت بتقديم إخطار كتابى مدته ستة أشهر إلى الطرف الآخر دون أن يؤثر ذلك على الأنشطة الجارية .

١٣ - يجوز للطرفين المتعاقدين الاتفاق على تعديل بنود من هذا الترتيب بذات الإجراءات المتبعة . يقوم الطرفان المتعاقدان بفض المنازعات الناشئة حول تفسير هذا الترتيب أو تطبيقه بشكل ودى وذلك من خلال المحادثات أو المفاوضات .

١٤ - يحرر هذا الترتيب باللغات العربية والألمانية والإنجليزية ، وتكون لجميع النصوص الثلاثة ذات الحجية . فى حالة الاختلاف فى تفسير النصين الألمانى والعربى يعتد بالنسخة الإنجليزية .

هذا ، ويشرفنى أن أبلغ معاليكم بأن المقترحات السابقة مقبولة من قبل حكومة جمهورية مصر العربية وأن مذكرة معاليكم وهذه المذكرة ستشكل "ترتيبًا" بين حكومتينا يكون نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام إخطار باكتمال الإجراءات الداخلية المطلوبة .

وأخيراً أتقدم لمعاليكم بخالص احترامى وتقديرى .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى

أ.د سحر نصر

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن دعم المكون المصرى من المشروع العالمى «الهجرة من أجل التنمية» الموقعة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٩ ؛

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٣ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٦ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيـدة)

تُنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن دعم المكون المصرى من المشروع العالمى «الهجرة من أجل التنمية» الموقعة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٩ ؛

ويُعمل بهذه الخطابات اعتباراً من ٢٠٢٠/٣/١٢

صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٩

وزير الخارجية

سامح شكرى